عجز الموازنة العامة واساليب علاجه
(الصكوك الاسلامية في السودان انموذجاً)

م.م. محمد حميد محمد
كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

يعد عجز الموازنة العامة من اهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول سواء أكانت متقدمة ام نامية، وتبذل الدول جهوداً كبيرة من اجل مواجهة العجز في موازناتها العامة والتخلص منه، ففي ظل تنامي الدور الذي تمارسه الحكومات في انشطتها الاقتصادية، فقد اخذ الاتجاه في عجز الموازنة العامة بالتزايد في مختلف الدول، فاصبح يعد من اكثر المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول، وتعد السودان من الدول التي تعاني من العجز في موازنتها العامة منذ العام ٢٠٠٨، ولغاية الوقت الحالي نتيجة لاسباب متعددة، ومن اهم الطرق التي استخدمتها السودان لمواجهة العجز في موازنتها العامة هو استخدام الصكوك الاسلامية كاحدى ادوات السياسة المالية في توفير التمويل للحكومة، فقد كان للصكوك الاسلامية التي اصدرتها الحكومة السودانية دوراً في تمويل جزءاً من عجز الموازنة العامة في السودان.

Abstract

The public budget deficit is one of the most important economic problems experienced by countries, whether they are advanced or developing, and countries make great efforts to confront the deficit in their public budgets and get rid of them, in light of the growing role that governments play in their economic activities, it has taken a trend in the public budget deficit Increasingly in various countries, it has become one of the most economic problems facing countries, and Sudan is one of the countries that suffers from a deficit in its public budget since the year 2008, until the present time as a result of multiple reasons, and one of the most important methods that Sudan used to confront the deficit in its public budget Is the use of Islamic instruments as one of the instruments of fiscal policy in the provision of funding for the government, it was the Islamic instruments issued by the Sudanese government's role in financing part of the general budget deficit in Sudan.

الكلمات المفتاحية: الموازنة – الاساليب – الصكوك – الاسلامية – السودان

المقدمة

يعد عجز الموازنة العامة من اهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول سواء أكانت متقدمة ام نامية، وتبذل الدول جهوداً كبيرة من اجل مواجهة العجز في موازناتها العامة والتخلص منه، ففي ظل تنامي الدور الذي تمارسه الحكومات في انشطتها الاقتصادية، فقد اخذ الاتجاه في عجز الموازنة العامة بالتزايد في مختلف الدول، فاصبح يعد من اكثر المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول، وتعد السودان من الدول التي تعاني من العجز في موازنتها العامة منذ العام ٢٠٠٨، ولغاية الوقت الحالي نتيجة لاسباب متعددة، ومن اهم الطرق التي استخدمتها السودان لمواجهة العجز في موازنتها العامة هو استخدام الصكوك الاسلامية كاحدى ادوات السياسة المالية في توفير التمويل للحكومة.

اهمية البحث: تعد الموازنة العامة للدولة بمثابة المرآة التي تعكس الوضع الاقتصادي للدولة، وتنبع اهمية هذا البحث من خلال ابراز دور الصكوك الاسلامية في علاج عجز الموازنة العامة للسودان في السنوات التي تلت الازمة المالية العالمية في ٢٠٠٨.

مشكلة البحث: تعاني السودان من عجز في موازنتها العامة من العام ٢٠٠٨ نتيجة الازمة المالية العالمية، وقد استخدمت الحكومة عددًا من الطرق لمواجهة العجز، ومنها استخدام الصكوك الاسلامية، وهو الامر الذي يدفعنا الى طرح التساؤل المركزي الآتي:

ما هو دور الصكوك الاسلامية في مواجهة عجز الموازنة العامة في السودان؟

فرضية البحث: يستند البحث الى فرضية مفادها "إن الصكوك الاسلامية باعتبارها من اهم مخرجات الهندسة المالية الاسلامية تؤدي دورًا مهمًا في مواجهة ومعالجة جزء من عجز الموازنة العامة في السودان".

اهداف البحث: يهدف البحث الى بيان الآتي:

١- التعرف على الاطار النظري لمفهوم الموازنة العامة، واهميتها ، وخصائصها، ومبادئها.

٢- بيان مفهوم العجز في الموازنة العامة، واسبابه، وطرق علاجه.

٣- توضيح مفهوم الصكوك الاسلامية، وبيان دورها في مواجهة عجز الموازنة العامة في السودان.

منهجية البحث: من اجل الاجابة على مشكلة البحث، واثبات صحة الفرضية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف مفهوم الموازنة العامة، وعجز الموازنة العامة، فضلاً عن تحليل دور الصكوك الاسلامية في مواجهة العجز.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة مطالب فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تناول المطلب الاول الاطار النظري للموازنة العامة، فيما تطرقنا في المطلب الثاني الى مفهوم العجز في الموازنة العامة، واسبابه فضلاً عن طرق معالجته، في حين انصب اهتمام المطلب الثالث على تحديد مفهوم الصكوك الاسلامية، ودورها في مواجهة عجز الموازنة العامة في السودان.

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي للموازنة العامة

تعد الموازنة العامة أحد القضايا التي لاقت اهتمام المدارس الاقتصادية المختلفة، وقد ترافق تطور الموازنة العامة مع اتساع النشاط الاقتصادي، فانتقلت وظيفة الموازنة العامة من الحفاظ على التوازن الحسابي بين الموارد والنفقات الى القيام بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

اولاً– مفهوم الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها، وتعرف الموازنة العامة بانها خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وايراداتها خلال فترة قادمة في ضوء الاهداف التي تسعى لتحقيقها السلطة السياسية، وبناءً على هذا التعريف فان الموازنة العامة ليست اداة محاسبية لتوضيح النفقات والايرادات العامة للدولة فحسب، وانما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق اهدافها[١].

تمثل الموازنة العامة المرآة العاكسة لمالية الدولة، فهي تبين مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات إنفاق هذه الموارد في سبيل تحقيق الحاجة العامة، وقد ارتبط مفهوم الموازنة العامة ارتباطاً وثيقاً بتطور دور الدولة، فلما ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل الفكر التقليدي اقتصر دور الموازنة العامة على بيان إيرادات الدولة ونفقاتها وعلى ضرورة تحقيق التوازن بين جملتيهما، ليتحول دور الدولة من الحارسة إلى المتدخلة خلال الفكر الحديث حيث ازدادت أهمية الموازنة العامة وأصبحت أداة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولم يعد يقتصر دورها بالضرورة على تحقيق التوازن المالي ذلك للبحث عن تحقيق التوازن الاقتصادي[٢].

ثانياً– نشأة الموازنة العامة

كانت الأمم والحضارات القديمة تقوم بجباية الأموال وتنفقها دون أي أسس أو قواعد، كما أن مالية الدولة لم تكن منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم، حيث يقوم هذا الأخير بالإنفاق على الدولة كما ينفق على أسرته، وظهرت فكرة إعداد موازنة الإيرادات ونفقات الدولة عام ١٦٢٨ عندما أصبح ضرورة إعتماد الإيرادات والمصروفات من ممثلي الشعب، والإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة وإلى غاية ١٧٨٩ في فرنسا، وإن فكرة الموازنة لم تأت مرة واحدة وإنما كان ذلك على مراحل متتالية، فإنجلترا هي أول دولة استنبطت القواعد والمبادئ التي تقوم عليها فكرة الموازنة الحديثة، وتم ذلك بعد ثلاث مراحل وهي : المرحلة الأولى تقرر حق ممثلي الشعب بالإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب (الملك شارل الأول سنة ١٦٢٨) ثم تأتي المرحلة الثانية عندما كان يطلب من نواب الشعب الموافقة على فرض الضرائب، أما المرحلة الثالثة عندما أصبح البرلمان يعتمد الإيرادات العامة والنفقات العامة، فضلاً عن الإعتماد الدوري، ومن هنا ظهر الشكل العلمي والأكاديمي للموازنة العامة المطبقة في وقتنا الحالي[٣].

ثالثاً– اهمية الموازنة العامة

لقد أصبحت الموازنة العامة وسيلة لا غنى عنها، وأداة الدولة لتحقيق أهدافها، وعاملاً مؤثراً في توجيه المجتمع من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية، ويمكن أن ندرس أهمية الموازنة العامة للدولة من خلال النقاط الاتية: [٤]

١- الأهمية السياسية: يعد إقرار الموازنة العامة أمراً مهماً؛ حيث إن إقرار الموازنة العامة يدل على تجديد الثقة بالحكومة وبرنامجها الذي ستعمل على تنفيذه، إما إذا لم تقر السلطة التشريعية مشروع الموازنة العامة المقدم من قبل الحكومة فان الأخيرة ستضطر إلى الاستقالة، وهذا ما حصل مع بعض الحكومات، ومنها الحكومة التركية عام ١٩٧٠.

٢- الأهمية الاقتصادية:تنبع أهمية الموازنة العامة الاقتصادية من خلال السياسة الاقتصادية، فعندما كان المذهب الحر هو السائد كان دور الموازنة العامة وأهميتها الاقتصادية محدوداً، وبعد تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد برزت أهمية الموازنة العامة في الحالة الاقتصادية، وأصبحت الدولة تتبنى سياسة للنفقات والإيرادات نابعة من تأثيرات الموازنة العامة على الحياة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية، والغاية من ذلك هي زيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعاشي لأفراد المجتمع، فضلاً عن ذلك فإن لها دوراً بارزاً في عملية إعادة توزيع الدخل القومي من خلال اقتطاع جزء من دخول الأفراد عن طريق الضرائب والرسوم؛ ليعاد توزيعها من خلال النفقات العامة[٥].

٣- الأهمية الاجتماعية: عن طريق الموازنة العامة من الممكن تحقيق الأهداف الاجتماعية التي تبغي الدولة تحقيقها، فالموازنة العامة تعد وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية ولاسيما الضرائب المباشرة، واستخدام حصيلة تلك الضرائب لتمويل مشروعات عامة تستفيد منها الطبقات الفقيرة في المجتمع[٦].

رابعاً–خصائص الموازنة العامة

للموازنة مجموعة من الخصائص منها ما يلي[٧]:

١- الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة، وتتضمن الموازنة العامة للدولة توقعاً لأرقام مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة لمدة لاحقة غالباً ما تكون سنة، وهو يعد أقصى درجات الدقة والموضوعية، إذ تتوقف أهمية الموازنة العامة على دقة معايير التوقعات والتقديرات، ونجاحها في تقليل هامش الخطأ.

٢- الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة: تعد الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والمالية بمثابة خطة مالية تُعد في ضوء تفضيل اقتصادي، تعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة، وتضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة على النحو الذي يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة خلال فترة زمنية قادمة هي السنة، وهي بذلك لا تختلف عن أية خطة اقتصادية تقوم على تقديرات لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، الأمر الذي يضفي عليها كذلك خصائص قانونية وإدارية وسياسية تنعكس بشكل واضح فيما تتطلبه من إجراءات، وما تقوم عليه تقديراتها من قواعد وأسس، فالموازنة العامة تعبير عن خطة عمل مستقبلية تتضمن تقديراً لما تنوي الحكومة إنفاقه، وما تتوقع تحصيله من إيرادات خلال السنة القادمة.

خامساً– مداخل الموازنة العامة

١– علاقة الموازنة العامة بالمحاسبة: ان النظام المحاسبي ما هو الا انعكاس لتبويبات الموازنة العامة، يبين الشكل التنفيذي لها معبراً عنه بارقام المبالغ المحصلة والمنفقة خلال سنة، وتظهر اهمية ارتباط الموازنة بنظام حسابات الحكومة في ان اسلوب تبويبها هو المحدد الرئيس لطبيعة الدفاتر المحاسبية، واسس تبويبها والقوائم والتقارير المالية، وما تتضمنه من المعلومات[٨] .

٢– المدخل الاداري للموازنة العامة: يتمثل المظهر الاداري للموازنة العامة في توزيع المسؤوليات على السلطات العامة التنفيذية والتشريعية، بما ينسجم وطبيعة العلاقات السياسية والتنظيمية القائمة بينها في ظل نظام الحكم القائم وقواعده الدستورية[٩] .

٣– المدخل الاقتصادي للموازنة العامة : من المهام الاقتصادية للموازنة العامة ما يلي[١٠]:

أ– تعميم التوازن في الاقتصاد، اي توازن المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني.

ب– الكفاءة في تخصيص الموارد، اي الاخذ بنظر الاهتمام تخصيص الموارد في الموازنة العامة.

ت– ضبط سياسة الاستقرار، وهو ما يتطلب تقديراً دقيقاً للاثر الاقتصادي للعمليات الحكومية في الاقتصاد الكلي للدولة.

٤– تطهر النفقات العامة والايرادات العامة في الموازنة العامة على النحو الذي يلائم طبيعة الوضع السياسي للدولة، ومدى تداخلها في الحياة العامة للمجتمع، ويعكس هيكل الموازنة العامة الوضع السياسي للدولة من جوانب مختلفة وكالاتي:

أ– من حيث الشكل: دولة بسيطة او مركبة.

ب– من حيث النظام السياسي: ديمقراطي او دكتاتوري.

ت– من حيث السيادة: مستقل او خاضع لدولة اخرى.

ان الدور السياسي للموازنة يبرز من خلال الصراع الذي يدور ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حول اعتماد الموازنة العامة، او تعديلها بما يخدم مصلحة الامة بشرائحها المختلفة[١١] .

سادساً– مبادئ الموازنة العامة

١– مبدأ وحدة الموازنة: يقضي مبدأ وحدة الموازنة، بأن تُوضع موازنة واحدة تدرج بها جميع نفقات الدولة وايراداتها، فالغاية من إتباع هذا المبدأ هو سياسية اقتصادية ومالية، فمن الناحية المالية تسهل معرفة المركز المالي للدولة من خلال عملية مقارنة بين النفقات والايرادات في وثيقة واحدة، بحيث يمكن معرفة العجز أو الفائض، أما من الناحية الاقتصادية فيسهل تحديد نسبة النفقات او الايرادات إلى الدخل القومي لوجود أرقام في وثيقة واحدة، بينما لو تعددت الميزانيات فان تحديد هذه النسب يصبح صعباً نظراً لتداخل حسابات هذه الميزانيات مع بعضها البعض[١٢].

٢- مبدأ سنوية الموازنة: يُقصد بمبدأ سنوية الموازنة أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة، ويكون لكل سنة موازنة مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن موازنة السنة السابقة وعن موازنة السنة اللاحقة، ويثير مبدأ سنوية الموازنة مشكلتين، الأولى تتعلق بكيفية تحديد بداية السنة المالية والثانية تاريخ ختامها، فبخصوص بداية السنة المالية فإنّ غالبية الدول تتطابق السنة المالية فيها مع السنة المدنية، أي انها تبدأ في الاول من كانون الثاني وتنتهي إلى غاية الواحد والثلاثون كانون الاول، لكن هناك بلدان أخرى خرجت عن هذه القاعدة، ففي إنجلترا واستراليا والسويد تبدأ السنة المالية في أول نيسان وتنتهي في الواحد والثلاثون من آذار، أما في الولايات المتحدة الأمريكية والسنغال تبدأ في أول حزيران وتنتهي في ثلاثون تموز، وتجدر الإشارة بأنّ هذا الاختلاف حول تاريخ بداية السنة المالية لا يمس بمدة الموازنة التي تبقى محددة بإثني عشرة شهراً[١٣].

٣- مبدأ شمولية الموازنة: يقصد بهذا المبدأ أن تكون الموازنة شاملة للإيرادات والنفقات العامة للدولة، كما ينبغي أن تُدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات قبل خصم النفقات العامة منها، أي لا تكون هناك مقاصة بين الإيرادات والنفقات العامة، معنى ذلك أن يتم تسجيل كل تقدير بنفقة وكل تقدير بإيراد دون أية مقاصة بين نفقات وإيرادات أحد المرافق لإظهار صافي القيمة، اي الأخذ بالموازنة الإجمالية، حيث تظهر كافة تقديرات نفقات المرفق وإيراداته.

ولتحقيق أهداف هذا المبدأ، يقتضي الأمر من الحكومة مراعاة قاعدتين فرعيتين في إعداد وتحضير موازنة الدولة ، وهما قاعدة عدم تخصيص الإيرادات وقاعدة تخصيص النفقات[١٤].

٤- مبدأ توازن الموازنة: يقصد بالتوازن في الموازنة العامة أن تتساوى النفقات العامة مع الإيرادات العامة، المقصود بهذه الأخيرة حصيلة الضرائب والرسوم والإيرادات الاقتصادية من ممتلكات الدولة، وتعد الموازنة في حالة فائض إذا زادت الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أما إذا حدث العكس فتعتبر الموازنة في حالة عجز، وهو ما يدفع الدولة الى تمويل ذلك العجز عن طريق الاقتراض□ العام أو أساليب أخرى[١٥].

المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة وآليات علاجها

منذ تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية تزايدت معه وتيرة النشاط الاقتصادي، فالدول النامية منذ استقلالها تسعى لاقامة مشروعات تنموية، وهو ما ادى الى تزايد حجم الإنفاق العام بشكل كبير مقارنةً بحجم نمو الإيرادات العامة، الامر الذي استدعى توفير حجم

□ تمويل العجز بالاقتراض يكون اما عن طريق الاقتراض الداخلي من البنك المركزي او المؤسسات المصرفية التجارية او من الاشخاص، او عن طريق الاقتراض الخارجية من المؤسسات المالية الدولية كصندوق البنك الدولي والبنك الدولي، او عن طريق الاقتراض من حكومات الدول والتي تسمى (القروض الثنائية).

كبير من الإيرادات للنهوض بتلك المشروعات، لاسيما وان معظم صادرات تلك الدول مرهونة باسعار تلك الصادرات في الأسواق العالمية، وتذبذب اسعارها يؤدي الى تناقص ايراداتها، وبالتالي الوقوع في عجز مالي يهدد استقرارها الاقتصادي.

اولاً– مفهوم عجز الموازنة: يعد عجز الموازنة العامة للدولة من اكبر المشكلات التي تواجه إقتصادات دول العالم، إذ نتج عن هذا العجز الكثير من التأثيرات في مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويعتبر بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة يمثل خطأ لا يفترض الوقوع فيه، ومن الصعب تجنبه ومعالجته، وليس من السهل تحديده، ومن هنا أصبحت الحاجة ملحّة لتناول هذا المفهوم من كل الجوانب، لأنه منذ أن اتسع دور الدولة وازدت وظائفها ومسؤولياتها، أصبحت إيراداتها العامة تفوق نفقاتها المتزايدة، ونتج عن ذلك حدوث العجز في موازنتها، حتى أصبح هذا العجز يلازمها طوال الوقت، لذلك سعت هذه الدول إلى إتخاذ كل الطرق من أجل معالجة هذا العجز.

يُعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة، او انه الوضع او الحالة التي يتجسد فيها تجاوز النفقات العامة على الايرادات العامة[١٦]، ويُعرف صندوق النقد الدولي العجز الكلي للموازنة العامة بأنه المفهوم الذي يركز على اجمالي النفقات والايرادات العامة، في حين حدد مفهوم العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية على الايرادات الجارية، اي انه ينحصر في الموازنة العامة الجارية[١٧].

ثانياً–اسباب عجز الموازنة العامة: هناك الكثير من العوامل التي يمكن ان تؤدي الى عجز الموازنة العامة، وهذه العوامل قد تكون عوامل سياسية او عوامل اجتماعية أو اقتصادية، ولكن السبب الرئيس يعود للعوامل الاقتصادية، ويمكن تلخيص اهم اسباب عجز الموازنة العامة بالآتي[١٨]:

زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية: لقد ظهر هذا العامل في عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي؛ نتيجة تخلف الكثير من الدول النامية عن سداد ديونها بسبب تفاقم حجمها، فوجدت هذه الدول نفسها أمام خيارين صعبين، إما أن تُوقف عملية التنمية الاقتصادية، أو تقوم بخدمة الديون الخارجية، وعليه فإذا ركزت هذه الدول على تمويل التنمية الاقتصادية فلا يمكن لها أن تقوم بتسديد التزاماتها الخارجية، وهو ما يؤدي الى اهتزاز سمعتها امام الدول، وفي المقابل إذا قامت بتسديد ديونها فلا يمكن لها تحقيق أهدافها التنموية.

زيادة عدد السكان، وما يترتب عليها من مسؤولية على الحكومات تجاه مجتمعاتها من توفير الحاجات الاساسية للمواطنين، فضلاً عن اقامة المشاريع، والاهتمام بالمرافق العامة للدولة من مستشفيات وطرق وجسور ومدارس، والتي تتطلب زيادة في الانفاق العام للدولة[١٩].

الكوارث الطبيعية: تؤدي الكوارث الطبيعية الى زيادة النفقات العامة، كالزلازل والفيضانات والجفاف، فعلى سبيل المثال يؤدي الجفاف الى حدوث تأثيرات كبيرة في النشاط الزراعي، فهو يؤدي الى زيادة استيراد المحاصيل الزراعية، فضلاً عن تزايد في عدد العاطلين عن العمل[٢٠].

تفشي حالات الفساد الاداري الحكومي الذي يؤدي الى ضياع الكثير من المبالغ المخصصة للانفاق العام سواء أكان استهلاكياً ام استثمارياً[٢١].

تزايد الانفاق العسكري: تُعد النفقات العسكرية من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام، فهي تمثل نسبة كبيرة من النسبة الإجمالية لمجموع النفقات العامة، فارتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي زاد من حجم هذه النفقات، فالإنفاق العسكري يمارس دوراً بارزاً في تفاقم وزيادة عجز الموازنة للدول؛ بسبب ضخامة هذه النفقات، فالإنفاق العسكري لا يشمل على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية فقط، ولكن يشمل أيضاً النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة، وكل المتطلبات العسكرية، ففي الآونة الأخيرة ونتيجة لعدم الاستقرار الأمني في أغلبية الدول نلحظ التزايد الهائل في هذه النفقات لاسيما في الدول العربية[٢٢].

الازمات الاقتصادية: تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة؛ نتيجة زيادة الإنفاق العام، ففي حالة الأزمات الاقتصادية تتجه معظم الدول إلى زيادة الإنفاق العام من أجل التخفيف من حدتها، فمثلاً في حالة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة التشغيل، وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني، ويكون ذلك فعالاً في الدول المتقدمة لما تتميز به من مرونة في جهازها الانتاجي.

يحدث العجز في الموازنة العامة في الدول الريعية التي تعتمد على مورد انتاجي واحد، فعند انخفاض اسعار المورد الانتاجي بشكل مفاجئ يؤدي ذلك الى انخفاض الايرادات العامة، وتفوق النفقات العامة عليها، وبالتالي يحدث العجز.

ثالثاً–آليات معالجة العجز في الموازنة العامة

هناك الكثير من الآليات والسياسات التي يمكن اتباعها لمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ومنها:

١– اتباع سياسة نقدية انكماشية تستند الى النظرية النقدية لفريدمان، فهي ترى ان اساس المشكلة يكمن بافراط البنوك المركزية للدول النامية بالاصدار النقدي مما يؤدي الى التضخم، وبالتالي فلابد من تقييد الائتمان الممنوح للحكومة، وتحديد حد اعلى له، ورفض الاستعانة للتمويل بالعجز، فضلاً عن رفع اسعار الفائدة لتحقيق امرين اساسيين هما: تحفيز الافراد على الادخار، والحد من عرض النقد وامتصاص التضخم[٢٣].

٢– ترشيد الانفاق العام: يُعد ترشيد الإنفاق العام من أبرز الطرق المستعملة في تخفيض وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة، لذلك تقوم الدولة عند مواجهتها لعجز حاد في موازنتها إلى ترشيد نفقاتها للتخفيف من حدته[٢٤].

٣– سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة العامة: تلجأ بعض الدولة النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضاً عن طلب القروض من الاسواق العالمية، وفي سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الميزانية العامة، إلا أن هذه السياسة قد يترتب عليها

بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.

٤- سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة: يَهدف هذا الاجراء إلى التأثير في ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الاجنبية المتحصل عليها من القروض، أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الموازنة العامة، نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية، ومن الجدير بالذكر أن مثل هذا الاجراء لسياسة التمويل الخارجي تنتهجه الدول الصناعية، ولا يمكن نجاحة في كثير من الاحيان في الدول النامية، لان العبء الذي تتحمله تلك الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد، سيفوق حجم العائدات من تلك القروض[٢٥].

المطلب الثالث: دور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان

تقدم الصكوك الإسلامية بأشكالها المختلفة مساهمات ايجابية من شأنها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدفع بعجلة الاقتصاد الى الامام، كما تحقق للأفراد والمؤسسات والمستثمرين فيها والمصدّرين لها آثاراً إيجابية، ومزايا مهمة تعود بالفائدة على المصدّر وعلى المجتمع، لذلك نجد الاهتمام الكبير من قبل الباحثين والاقتصاديين والفقهاء المسلمين بتطوير سوق الصكوك الإسلامية لما لها من فوائد اقتصادية واجتماعية عديدة .

اولاً- الصكوك الاسلامية واهميتها الاقتصادية

١- مفهوم الصكوك الاسلامية: تعد الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية، التي استطاعت أن تجد لها مكانة بارزة في أسواق المال العالمية، في ظل الاهتمام العالمي بالتمويل الإسلامي، لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية الأخير، وفي ظل ذلك الاهتمام العالمي أيضاً، برزت الصكوك الإسلامية الحكومية كنوع من الأدوات المالية التي تساعد الدول والحكومات على تعبئة الموارد وتغطية العجز في الموازنة العامة، وتمويل المشاريع، لاسيما ما يتعلق منها بالبنية التحتية[٢٦].

وقد عَرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك، بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها في ما أصدرت من أجله"، وعرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها "أداة استثمارية تعتمد على تجزئة رأس المال الى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس مال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها، لأنهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه".

ومن التعريفين السابقين نستنتج أن الصكوك الاسلامية: *اوراق مالية متساوية القيمة ومحددة المدة، تعطي لحاملها حق الاشتراك مع الغير في ملكية صافي أرباح وخسائر مشروع استثماري قائم فعلاً.

*لا تمثل ديناً في ذمة مصدّرها، وإنما تثبت لحاملها حق ملكية شائعة في موجودات لها عائد[٢٧].

٢- خصائص الصكوك الاسلامية: تتمتع الصكوك الإسلامية عن مثيلاتها من الأوراق المالية العادية (الربوية) بالكثير من الخصائص والمميزات التي جعلتها مميزة، ومنحتها القوة للمنافسة في السوق المالية، ومنحتها ثقة المستثمرين، ومن أبرز هذه الخصائص والمميزات[٢٨]:

أ. لا تمثل هذه الصكوك ديناً لحاملها كما في السندات الربوية.

ب. مسؤولية مالك الصك مسؤولية محدوده بقدر قيمة الصك، ولا تتعدى إلى أمواله الأخرى.

ج. مالك الصك مشارك في موجودات المشروع لذلك له الحق في الرقابه ونحوها.

د. تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها، حيث تعطي لمالكها حصة من الربح وليس نسبة محددة مسبقاً من قيمتها الإسمية.

ه. تُصدّر الصكوك بفئات متساوية القيمة؛ لأنها تمثل حصصًا شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك، وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية، ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية والتي تصدر بفئات متساوية.

و. يتحمل حامل الصك الأعباء والتبعات المترتبة على ملكيته للأصول الممثله بالصك، سواء كانت مصاريف إستثمارية أو هبوط في القيمة.

ثانياً- لمحة عن الاقتصاد السوداني: تشير معظم الأدبيات والبحوث عن الاقتصاد السوداني، بأن الاستعمار البريطاني الذي امتدت فترة حكمه إلى ستة عقود من عام ١٨٩٨ ولغاية ١٩٥٦ قد أورث البلاد اقتصاد ذو تركيبة قطاعية، يسيطر فيها القطاع الزراعي على الأنشطة الاقتصادية، وأن ذلك يمثل السبب الرئيس في إستبقاء البلاد حبيسة التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضى، اعطت الحكومات السودانية المتعاقبة اولوية لتحسين الوضع الاقتصادي في السودان، اذ تضمنت معظم الخطط والاستراتيجيات سياسات وقوانين لتشجع الصادرات، ولكن رغم ذلك اتصف اداء الصادرات السودانية بتقلبات مستمرة، مما ترتب عليه اثاراً اقتصادية عكسية تمثلت فى ارتفاع معدل الدين الخارجي، وانخفاض موارد العملة الصعبة، والعجز الدائم فى ميزان المدفوعات، وتقلب معدلات النمو الاقتصادي، ففي الفترة التى سبقت استغلال وتصدير النفط فى العام ١٩٩٩، كانت معظم صادرات السودان زراعية، والتي عانت من تقلبات الاسعار العالمية، والاعتماد على محصول واحد، وبالتالى شهد الاقتصاد السوداني مؤشرات اقتصادية متواضعة تمثلت فى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وعدم استقرار سعر الصرف، اما بعد اكتشاف النفط اعتمد الاقتصاد السودانى على عوائد صادرات النفط، والتى كانت تمثل نحو ٩٠% من جملة الصادرات السودانية، وقد أدت

الوفرة فى العملات الصعبة الى تحسين اداء الاقتصاد الكلي متمثلاً فى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات التضخم، الا ان تقلبات اسعار النفط في العقد الاول من القرن الحالي ادت الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في السودان نتيجة انخفاض معدلات العملة الصعبة، فضلاً عن انفصال جنوب السودان فى العام ٢٠١١، وفقدان نحو ٧٥% من موارد النفط، انخفضت قيمة صادرات السودان الى نحو الثلث مقابل الثلثين للواردات، وترتب على ذلك أثار سالبة في اداء الاقتصاد الكلي[٢٩].

ثالثاً– عجز الموازنة العامة في السودان: تعاني الموازنة العامة في السودان للفترة من ٢٠٠٨–٢٠١٩ من عجز متزايد ومستمر مما يمكن وصفه بالعجز الهيكلي[٣٠]،(ينظر الجدول ١)، ولم تكن الموازنة العامة للسودان بمنأى عن تداعيات الازمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، كونها تعتمد بشكل كبير على الدول المتقدمة في تعاملاتها الخارجية نتيجة انخفاض صادراتها من حيث الكمية والاسعار نتيجة الركود العالمي في الدول الصناعية، كما أن انخفاض الاستثمارات المباشرة وحركة الاموال في العالم كالاستثمارات غير المباشرة، لاسيما في البورصات المختلفة، وتوقعات انخفاض حركة الاقراض العالمية بصورة ملحوظة، مع أزمات السيولة المتصاعدة للمؤسسات المالية والبنوك، ووصولها الى الدول وعائداتها من النقد الاجنبي، وفي مقدمتها الدول المصدرة للمواد الاولية أدى ذلك الى إرتفاع معدلات البطالة ونقص فرص العمل، وما تعانيه من إتساع نطاق الفقر، وهذا بدوره أدى الى إرتفاع عجز الموازنة العامة في السودان وذلك من خلال انخفاض موارد النقد الاجنبي ومتغيرات سعر الصرف للعملات المحلية بما تعانيه هذه التغيرات من إرتفاع تكلفة الاستيرادات[٣١]، وتعتمد السودان بشكل كبير في الايرادات العامة للميزانية على ايرادات النفط، وبما ان ايرادات النفط كانت تبلغ في بعض الاحيان ٥٠% من ايرادات الميزانية العامة، فان انفصال جنوب السودان ادى الى انخفاض ملحوظ في الايرادات العامة للدولة، وهو ما حدث في الاعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وانخفاض ايرادات الموازنة السنوية يعني ارتفاع عجز الموازنة الجاري[٣٢]، وبحسب صندوق النقد الدولي، وصل الدين السوداني الخارجي الى ٥٢.٤ مليار دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٦، وهو ما يعادل ١١% من الناتج المحلي الإجمالي، ونظرًا للانكماش الاقتصادي الذي أعقب استقلال جنوب السودان، وفقد ثلاثة أرباع القدرة على انتاج النفط، فسوف يظل الدين السوداني ديناً غير محتمل، وإن ما يفاقم أزمة الدين وتأثيرها السلبي على التصنيف الائتماني العالمي للسودان هو عجزها عن سداد أقساط الديون الحالية لشركائها الاقتصاديين، سواء كانت جهات الإقراض دول أو شركات.

الجدول(١) الاداء الفعلي للموازنة العامة في السودان للمدة ٢٠٠٨–٢٠١٨ (مليون جنيه سوداني)

السنة	الايرادات العامة	الانفاق العام	حجم العجز
٢٠٠٨	٢٤,٧٠٧	٢٥,٩٨٤	١,٢٧٧
٢٠٠٩	٢٠,٠٤٥	٢٤,٩٤٠	٤,٨٩٥
٢٠١٠	٢٠,٧٣٧	٢٨,٣٢٣	٧,٥٨٦
٢٠١١	٢٢,٧٦٧	٣٢,١٩٣	٩,٤٢٦
٢٠١٢	٢٢,١٦٨	٢٩,٨٢١	٧,٦٥٣
٢٠١٣	٣٤,٣١١	٤٠,٧٦٨	٦,٤٥٧
٢٠١٤	٥١,٢١٥	٥٥,٦٣٢	٤,٤١٧

٢٠١٥	٥٤,٤٩٩	٦١,٤٩٧	٦,٩٩٨
٢٠١٦	٥٧,٨٦٤	٦٩,٠٩٩	١١,٢٣٥
٢٠١٧	٧٧,٠٥٤	٩١,٣٦٨	١٤,٣١٤
٢٠١٨	١٢٤,٩٤٦	١٦٢,٧٩٢	٣٧,٨٤٦

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى:

التقرير السنوي للبنك المركزي السوداني للاعوام ٢٠٠٨-٢٠١٨.

ويبين الجدول اعلاه ان حجم العجز في الموازنة العامة بدأ ياخذ شكلاً تصاعدياً منذ العام ٢٠٠٨، باستثناء الاعوام من ٢٠١٢-٢٠١٥؛ نتيجة ارتفاء اسعار النفط في الاسواق العالمية.

وكشفت ميزانية ٢٠١٨ عن وجود عجز كبير يقدر بنحو ٣٧.٨ مليار جنيه سوداني (أي ما يعادل "١.١٣٥" مليار دولار أمريكي بالقيمة المنخفضة للجنيه السوداني التي كانت تساوي ٣٠ دولاراً أمريكياً حينها)، مما يمثل زيادة تصل إلى ٢٨٩% عن العجز في ميزانية ٢٠١٧، وسعت الحكومة الى سد هذا العجز من خلال زيادة الضرائب، مثل مضاعفة ضريبة القيمة المضافة على قطاع الاتصالات، وزيادة الجمارك على البضائع المستوردة، ومن المتوقع ان يتضاعف العجز المالي اكثر من مستوياته الحالية نتيجة لتخفيض قيمة العملة المحلية، وما ترتب عليه من تصاعد وتيرة التضخم، ومساهمة هذين العاملين في تخفيض الإنتاجية وتقليص العائدات الضريبية، وان الموارد الضئيلة المتاحة للحكومة السودانية حالياً لسد هذا العجز تتمثل في طباعة النقود لتمويل العجز، والاقتراض من دول الخليج العربي واصدار سندات حكومية[٣٣]، ومن غير المحتمل في المستقبل القريب، أن يستعيد الاقتصاد السوداني استقراره، والمشكلة التي تواجهها الحكومة السودانية الآن هي كيفية استغلال الموارد المالية المتاحة أفضل استغلال لتحقيق معدل نمو اقتصادي معقول، وتلبية الاحتياجات الرئيسة لأغلب المواطنين[٣٤].

ثالثاً- دور الصكوك الاسلامية في علاج عجز المزانة العامة للسودان :بالرغم من أن الأدوات المالية التقليدية تعطي حلول مؤقتة لإشكالية عجز الموازنة العامة، إلا أنها تتسبب لاحقاً في زيادة نفقاتها وإحداث أثار تضخمية، وزيادة الأعباء العامة على الأجيال الحالية والقادمة، نتيجة طبيعتها الربوية والتضخمية؛ وتعد الصكوك الإسلامية أحد أهم الابتكارات القادرة على أن تكون البديل الأنسب لهذه الأدوات، في تمويل عجز الموازنة العامة[٣٥].

تعد التجربة السودانية من التجارب الفريدة من نوعها في مجال صناعة الصكوك الإسلامية والتي بدأ في اصدارها في العام ١٩٩٨؛ وهذا يرجع إلى أن القطاع المصرفي السوداني يعمل وفق الشريعة الإسلامية، ومن أهم الصكوك التي قامت بإصدارها الحكومة السودانية هي[٣٦] :

١- شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم): وهي عبارة عن صكوك تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص، يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي، وهي بذلك نوع من التصكيك، وتعد أول أداة نقدية إسلامية تم إصدارها لإدارة السيولة في عام ١٩٩٨.

٢- شهادة المشاركة الحكومية (شهامة): عرفت أول إصدار لها من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني في عام ١٩٩٩، وهي عبارة عن

صكوك مالية تقوم على أساس عقد المشاركة، وتصدّرها وزارة المالية فهي تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص يحتوي على أصول حقيقية، يتم إصدارها بواسطة الدولة مقابل حقوق ملكيتها.

٣- صكوك الاستثمار الحكومية (صرح): وهي صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي تصدّرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المالية، وهي تصدر في صيغة المضاربة، وتستخدم ايرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية، وقطاعات الصحة والتعليم والمياه.

٤- شهادات إجارة بنك السودان المركزي (شهاب): ظهرت كبديل عن شهادات مشاركة البنك المركزي(شم)، وهي ورقة مالية تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص، يحتوي على الأصول (المباني) المملوكة لبنك السودان المركزي، وهي قابلة للتداول بين المصارف فقط، ولا يجوز تداولها إلا مع البنك المركزي (ليس للجمهور)، وتستخدم لإدارة السيولة في الاقتصاد.

٥- شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول(شامة): بدأ العمل بشهادات(شامة) عام ٢٠١٠، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل، تم إنشاءه بغرض حشد موارد المستثمرين، عن طريق عقد الوكالة الشرعية، لتوظيفها في شراء أصول مصفاة الخرطوم وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية.

٦- شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور): بدأ العمل في شهادات (نور) في عام ٢٠١٢ ، وانتهى العمل بها في عام ٢٠١٤ ، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (ثلاث سنوات) برأس مال قدره ٧٥٨ مليون دولار أمريكي، وبقيمة اسمية قدرها ١٠٠ دولار أمريكي للشهادة الواحدة، وعائد سنوي متوقع في حدود ٧%، تدفع كل ستة أشهر بنفس العملة أو ما يعادلها، وكان الهدف من إصدارها هو توفير موارد مناسبة للدولة.

اسهمت الصكوك التي تم إصدارها من قبل حكومة السودان في تمويل عجز الموازنة العامة، ويبين (الجدول رقم ٢) حجم الاسهامات المالية للصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان.

تمارس الهيئة العليا للرقابة الشرعية دوراً رئيسياً واساسياً في اصدار الصكوك الاسلامية في السودان، اذ لا يتم اصدار الصكوك والشهادات، وطرحها في السوق الا بعد اعتماد الهيئة لها، واجازتها بعد عدة مناقشات ومراجعات، كما ان الصكوك لا تصدر الا بعد اعداد نشرة وافية للاصدار، وبها إقرار من الهيئة الشرعية للجهة المصدّرة، وبذلك فان الصكوك تكتسب قوتها من قوة وكفاءة مؤهلات الهيئة المصدّرة لها[٣٧].

الجدول (٢)

مساهمة شهادة المشاركة الحكومية وصكوك الاستثمار الحكومية في معالجة عجز الموازنة العامة في السودان للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

السنة	حجم العجز (مليون جنيه)	شهادة المشاركة الحكومية (شهامة)		صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)	
		قيمتها(مليون جنيه)	نسبتها	قيمتها(مليون جنيه)	نسبتها
٢٠٠٩	٤,٨٩٥	٧٤٩	%١٥,٣	٩٥	%١,٩٤
٢٠١٠	٧,٥٨٦	٢,٠٢٠	%٢٦,٦٢	١,٦٦٢	%٢١,٩
٢٠١١	٩,٤٢٦	١,٦٨٧	%١٧,٨٩	٥٢١	%٥,٥٢
٢٠١٢	٧,٦٥٣	١,٨٨٦	%٢٤,٦٤	٥٠١	%٦,٥٤
٢٠١٣	٦,٤٥٧	٧٣٨	%١١,٤٣	٤٩٥	%٧,٦٦
٢٠١٤	٤,٤١٧	١,٦١١	%٣٦,٤٧	١٧٣	%٣,٩١
٢٠١٥	٦,٩٩٨	٢,٦١١	%٣٧,٣١	٥٠	%٠,٧١
٢٠١٦	١١,٢٣٥	٢,١٠٩	%١٨,٧٧	٢٠٦	%١,٨٣
٢٠١٧	١٤,٣١٤	٣,٢٧٦	%٢٢,٨٨	١٦٣	%١,١٣
٢٠١٨	٣٧,٨٤٦	٣,٠١١	%٧,٩٥	٢٠٦	%٠,٥٤

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى:

التقرير السنوي للبنك المركزي السوداني للاعوام ٢٠١٠-٢٠١٨.

ومن الجدول اعلاه يتبين ان صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) لم تسهم بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان، الا انه لا يمكن اغفال ما اسهمت به في السنوات٢٠١١-٢٠١، اذ وصلت اعلى نسبة لها في عام ٢٠١٣، بنسبة تجاوزت ٧% في تمويل عجز الموازنة العامة، في حين نجد ارتفاع نسبة مساهمة شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان، فقد وصلت اعلى نسبة لها في العام ٢٠١٥، بنسبة بلغت ٣٧% من تمويل العجز في الموازنة العامة، الا انها بدأت بالانخفاض التدريجي في السنوات اللاحقة؛ نتيجة ارتفاع معدلات العجز في الموازنة العامة بشكل كبير.

الاستنتاجات:

من خلال دراسة موضوع الموازنة العامة وآليات علاجها، ودور الصكوك الاسلامية في علاج عجز الموازنة العامة في السودان، تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

١- ان الصكوك الإسلامية الحكومية تعد من الأدوات المالية التي تساعد الدول والحكومات على تعبئة الموارد وتغطية العجز في الموازنة العامة.

٢- اسهمت الازمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ بشكل كبير في حدوث عجز في الموازنة العامة العامة في السودان؛ نتيجة انخفاض موارد النقد الاجنبي ومتغيرات سعر الصرف للعملات المحلية.

٣- كان لانفصال جنوب السودان الاثر البليغ في تفاقم عجز الموازنة العامة في السودان، نتيجة تركز الموارد النفطية في منطقة جنوب السودان.

٤- كان للصكوك الاسلامية التي اصدرتها الحكومة السودانية دوراً في تمويل جزءاً من عجز الموازنة العامة في السودان، لاسيما شهادات المشاركة الحكومية (شهامة).

الهوامش:

١- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، بغداد، ١٩٩٠، ص١٠٢.

٢- حسن عبد الكريم سلوم و محمد خالد المهايني، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد(٦٤)، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص٩٥.

٣- جمال لعمارة، اساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٤، ص١٧-١٩.
٤- يوسف شباط، المالية العامة (موازنة الدولة العامة)، الجزء الثاني، مطابع جامعة دمشق، ١٩٩٥، ص٥٢.
٥- علي كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٩٦، ص٣٢٠.
٦- عادل فليح العلي و جلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الجزء الثاني، الإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص٢٧٧.
٧- عادل احمد حشيش، اصول المالية العامة دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٣، ص٣٠٨.
٨- جمال لعمارة، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.
٩- محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٨، ص٢٧ .
١٠- جمال لعمارة، منهجية الموازنة العامة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٤، ص٣٥.
١١- محمد شاكر عصفور، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.
١٢- محمد خير العكام، المالية العامة (الايرادات والنفقات)، الجزء الاول، منشورات الجامعة الافتراتضية السورية، ٢٠١٨، ص٣٠٧.
١٣- يونس بطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٣٧.
١٤- عدنان محسن الظاهر، الموازنات العامة في الدول العربية، منشورات البرنامج الانمائي للامم المتحدة، ٢٠٠٧، ص١٩.
١٥- محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٥، ص٢٩٨.
١٦- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٥٨.
١٧- سالم عبدالحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(١٨)، العدد(٦٨)، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٢٩٥.
١٨- رمزي زكي، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشي والمنهج التنموي، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا، ٢٠٠٠، ص٩٣.
١٩- علي العربي، دورة الموازنة العامة ومشكلاتها في الدول النامية، المنظمة العربية للعلوم الأدارية، عمان، ١٩٨٦، ص٥٨.
٢٠- فائز محمد جمعة، علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، مجلة كلية العلوم الاسلامية، العدد(٤٣)، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٤٩٣.
٢١- سالم عبدالحسين سالم، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٧.
٢٢- رمزي زكي، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.
٢٣- سالم عبدالحسين سالم، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٩.
٢٤- حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص٤١٢.
٢٥- صباح صابر محمد، تحليل وقياس اثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود على المستوى العام للاسعار في العراق للمة(١٩٨٨-٢٠١٧)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(١١)، العدد(٢٥)، جامعة الانبار، ٢٠١٩، ص٢٨-٢٩.
٢٦- سليمان الناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية :دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد(٢٠)، العدد(١)، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤، ص٢.
٢٧- السعيد بريكة و سناء مرابطي، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان أنموذجا، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد(٥)، مديرية النشـــر بالمركز الجامعي، الجزائر، ٢٠١٧، ص١٨٥.
٢٨- هشام احمد عبدالحي، الصناديق والصكوك الاستثمارية، دار المعارف للنشر، الاسكندرية، ٢٠١٠، ص٢٤٣.
٢٩- عبيد الله محجوب عبيدالله و محمد الحاج مصطفى، دور الصادرات في اداء الاقتصاد السوداني: الواقع والطريق الى الامام، ورقة مقدمة لمؤتمر" دور مؤسسات البحث العلمي والقطاع الخاص فى تنمية الصادرات السودانية"، معهد البحوث والدراسات الانمائية، جامعة الخرطوم، ٢٥-٢٦ نيسان ٢٠١٧، ص٢.

٣٠- سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الاسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد(٢١)، جامعة الكوفة، ٢٠١٨، ص٩٥٣.

٣١- محي محمد مسعد، دور الدولة في حل الازمة المالية العالمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص٢٠٦.

٣٢- احمد مجذوب احمد، الاقتصاد السوداني بين النظرية العلمية والاختيارات السياسية دراسة في اداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، هيئة الاعمال الفكرية، الخرطوم، ٢٠١٣، ص٢٠٢.

٣٣- سليمان بلدو، عندما تقود السياسات الرعناء الي الانتحار الاقتصادي : السودان نموذجاً، تقرير منشور في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، متوافر على الرابط:
https://enoughproject.org/press-releases/

٣٤- كمال محمد عيسى، محددات عجز الموازنة العامة في السودان، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصائية، العدد(١٣)، جامعة أم درمان الإسلامية كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، السودان، ٢٠١٣، ص٨٧.

٣٥- السعيد بريكة و سناء مرابطي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨.

٣٦- المصدر نفسه، ص١٨٩-١٩١.

٣٧- حسام الدين عبد الوهاب محمد، تطبيقات الصكوك الاسلامية في المصارف الاسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد(٢١)، العدد(١)، الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية، عمان، الاردن، ٢٠١٣، ص٤٠.